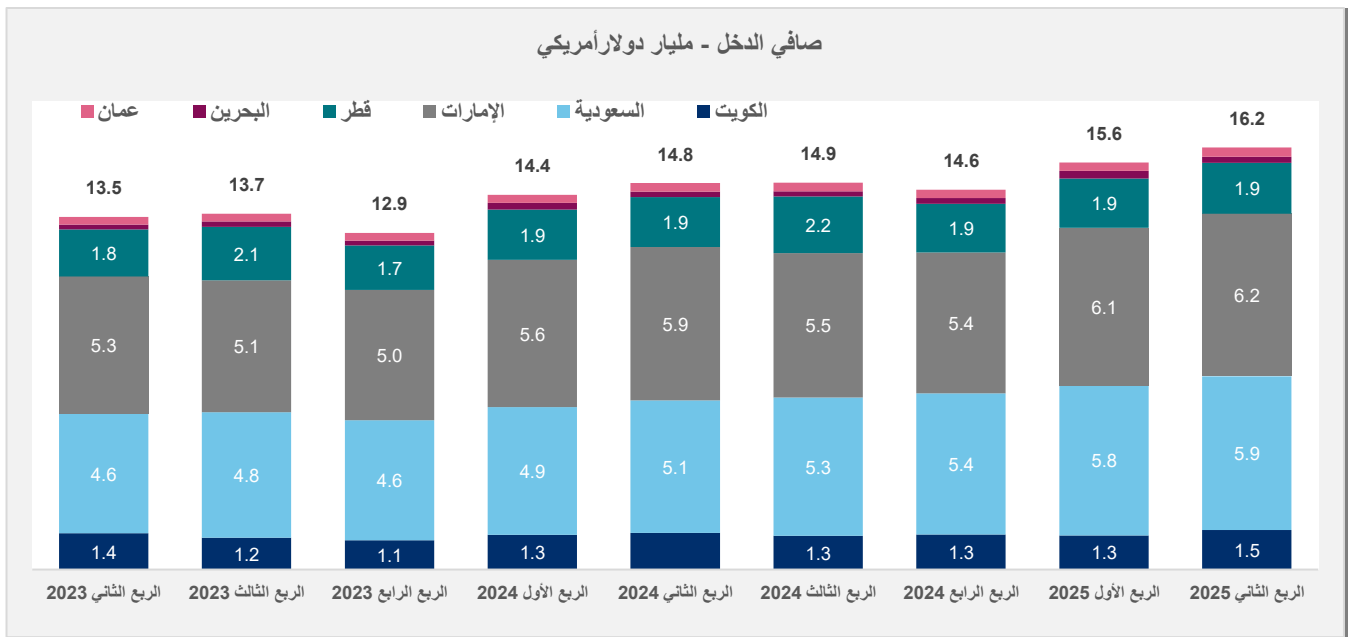


سبتمبر 2025

أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي – الربع الثاني من العام 2025

أرباح البنوك الخليجية ترتفع إلى مستوى قياسي جديد بدعم من زيادة إيرادات غير الفوائد وتراجع النفقات التشغيلية بلغ صافي ربح البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي 16.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، مواصلاً مسيرة الارتفاع للربع الثاني على التوالي بنمو بلغت نسبته 3.7 في المائة، فيما بلغ معدل النمو المسجل على أساس سنوي 9.2 في المائة. ويعزى استمرار ارتفاع أرباح البنوك الخليجية هذا الربع بصفة رئيسية إلى الزيادة الملحوظة لإيرادات القطاع وتراجع نسبة التكلفة إلى الدخل، ما عوض أثر زيادة المخصصات خلال هذه الفترة. ويؤكد ارتفاع إيرادات القطاع مواصلة نمو أنشطة الإقراض في ظل متانة الأسس الاقتصادية للمنطقة بدعم من القاعدة القوية للمشاريع قيد الاعداد.

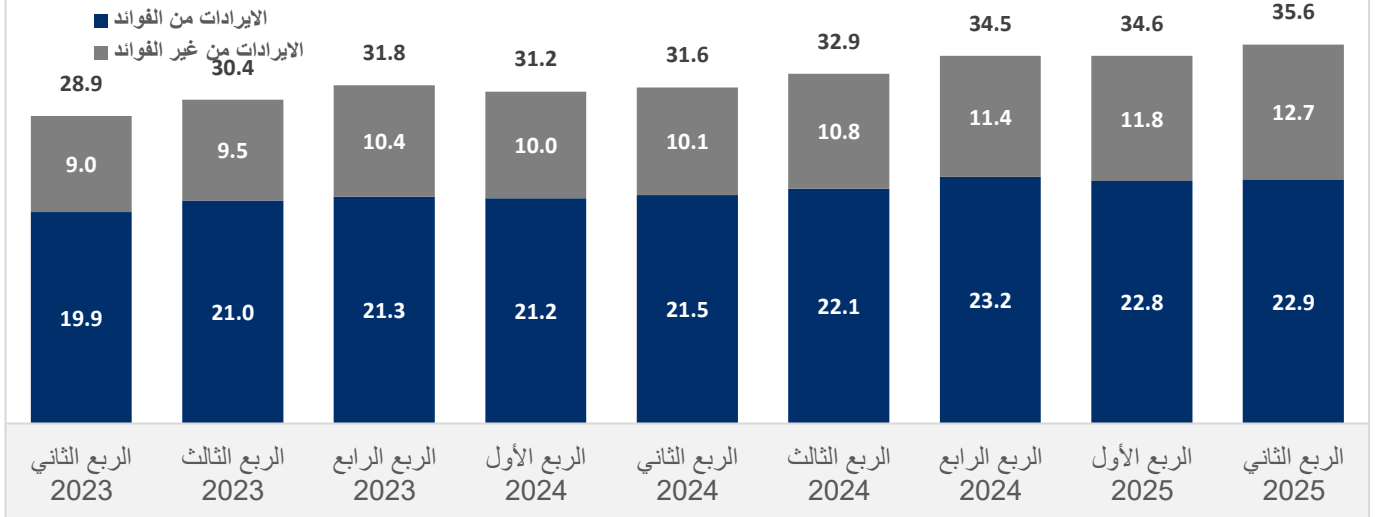


المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وعلى مستوى كل دولة على حدة، ظل النمو على أساس ربع سنوي إيجابياً إلى حد كبير، إذ سجلت خمسة من أصل ست دول ارتفاعاً متتالياً في صافي الإيرادات، في حين تراجع صافي إيرادات قطاع البنوك البحريني. وسجلت البنوك المدرجة في بورصة الكويت أكبر زيادة مطلقة في صافي الأرباح بقيمة 204.6 مليون دولار أمريكي أو ما نسبته 15.6 في المائة، بدعم رئيسي من قيام ثلاثة من أصل تسعة بنوك مدرجة في البورصة بتحرير مخصصات. وجاءت البنوك الإماراتية في المرتبة الثانية بزيادة قدرها 191.8 مليون دولار أمريكي (+3.2 في المائة)، ثم البنوك السعودية بنمو قدره 152.3 مليون دولار أمريكي (+2.6 في المائة). وعلى أساس سنوي، واصل صافي الإيرادات تسجيل معدلات نمو إيجابية في كافة أسواق المنطقة، إذ حققت البنوك السعودية والبحرينية نمواً بمعدل ثنائي الرقم، بدعم من الأداء القوي للبنوك في كلا من عمان والكويت.

وفيما يتعلق بإجمالي الإيرادات، نجح قطاع البنوك في تسجيل مستوى قياسي جديد خلال هذا الربع، إذ بلغ 35.6 مليار دولار أمريكي بعد تسجيله لنمو ربع سنوي قوي بنسبة 3.6 في المائة. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة واسعة النطاق في إيرادات معظم بنوك المنطقة، ما عوض الانخفاض الملحوظ بنسبة 8.2 في المائة الذي سجلته البنوك البحرينية. وتصدرت البنوك الإماراتية المشهد خلال هذا الربع، محققة نمواً في الإيرادات بنسبة 5.3 في المائة أو ما يعادل 674.0 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2025 مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

إجمالي الإيرادات (مليار دولار أمريكي)



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وظل نمو الإقراض مرناً خلال هذا الربع، مسجلاً زيادة بنسبة 3.4 في المائة، فيما يعد ثاني أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي خلال 16 فترة ربع سنوية، ليصل إلى 2.23 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2025. ويعكس هذا الأداء قوة النشاط غير النفطي في المنطقة، إذ تجاوز نمو القطاع الصناعي غير النفطي بشكل ملحوظ معدلات نمو القطاعات الرئيسية الأخرى. كما تمكنت أنشطة الإقراض من الحفاظ على معدل نمو قوي، إذ سجلت نمواً بنسبة 3.3 في المائة خلال هذا الربع.

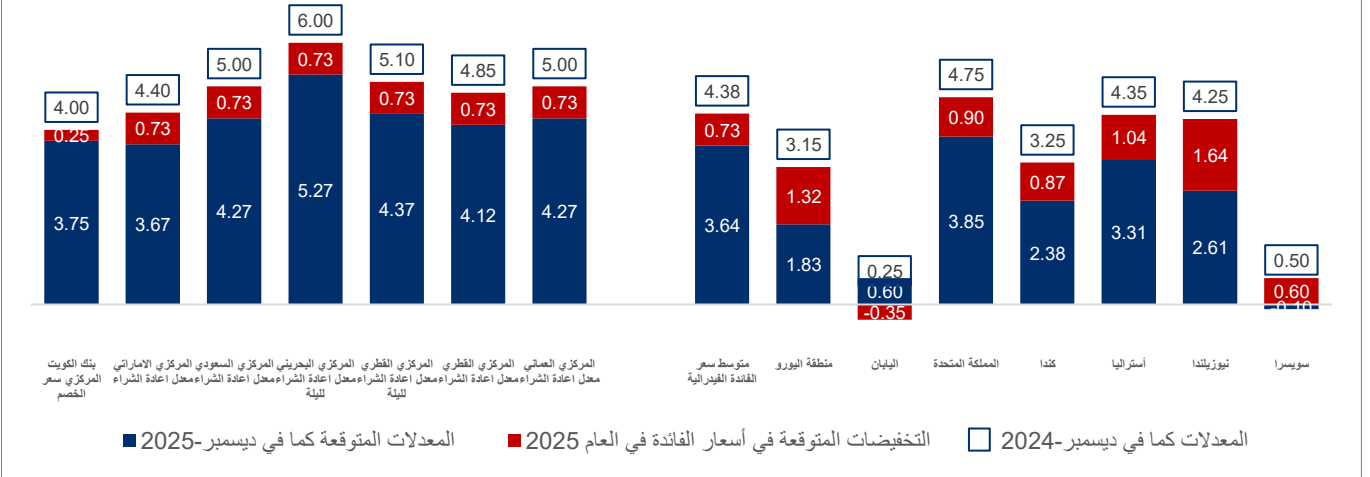
أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن فترة الربع الثاني من العام 2025. ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

مجلس الاحتياطي الفيدرالي يستعد لأول خفض لأسعار الفائدة بعد عام من التوقف

يبدو أن الجدل وحالة عدم اليقين المحيطين بالرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على شركائها التجاريين قد وصلاً إلى مستوى من التوافق، مع تثبيت التعريفات المتبادلة بين الولايات المتحدة وغالبية شركائها، بما في ذلك أوروبا واليابان، عند مستوى 15 في المائة. وتشير التوقعات إلى أن المفاوضات الجارية مع بقية الدول ستنتهي على الأرجح عند مستويات مماثلة. إلا أن حالة عدم اليقين ازدادت بشأن انعكاسات هذه الرسوم الجمركية على التضخم وسوق العمل في الولايات المتحدة، ما يضع السياسة النقدية أمام تحديات متزايدة. وفي أحدث تصريحاته عقب ندوة جاكسون هول، أوضح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن البنك بات مستعداً لخفض أسعار الفائدة، ربما خلال الشهر الحالي على أقرب تقدير، وذلك في ضوء التغيرات التي طرأت على ميزان المخاطر الاقتصادية. وأشار إلى أن التضخم ما يزال من أبرز مصادر القلق، إلا أن مؤشرات الضعف التي بدأت تظهر في سوق العمل قد تتفاقم بوتيرة سريعة. كما لفت إلى أن المخاطر السلبية المحيطة بسوق العمل آخذة في الارتفاع، وفي حال تحققها فإنها قد تتسارع بشكل ملحوظ. كما أضاف أنه على الرغم من تزايد مخاطر التضخم على خلفية التداخات الناجمة عن الرسوم الجمركية، إلا أن التقييم العام للمخاطر أصبح يستدعي مراجعة للموقف النقدي الحالي.

توقعات أسعار الفائدة في الدول الخليجية والعالم - 2025



المصدر: بلومبرج وبحث كامكو إنفست

هذا وما تزال التوقعات الخاصة بتحركات البنوك المركزية العالمية تجاه أسعار الفائدة يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين، وذلك على الرغم من تزايد احتمالات خفض الولايات المتحدة لسعر الفائدة خلال الأسبوع الماضي. وبالنسبة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تشير التقديرات إلى احتمال يقارب 90 في المائة لقيامه بخفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع الشهر الجاري، مع إمكانية تفوق 80 في المائة لخفضها مرة أخرى في ديسمبر 2025. وفي المقابل، يتبنى البنك المركزي الأوروبي نهج الترقب والانتظار بعد أن أوقف مؤقتاً دورة التيسير النقدي عقب ثماني تخفيضات متتالية خلال العام الماضي، مع بقاء معدل إعادة التمويل الرئيسي عند 2.15 في المائة. وسيستند المسار المستقبلي للسياسة النقدية الأوروبية على تأثير استمرار حالة عدم اليقين التجاري والرسوم الأمريكية المحتملة على النمو والتضخم. أما بنك إنجلترا، فقد خفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.0 في المائة في أغسطس 2025، مسجلاً ثالث خفض له هذا العام في ظل مؤشرات تدل على تراجع الضغوط التضخمية.

انتماء البنوك الخليجية يواصل نموه

سلطت البيانات الصادرة عن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي الضوء مجدداً على مرونة الاقتصادات الإقليمية، مع استمرار نمو التسهيلات الائتمانية القائمة خلال الربع الثاني من العام 2025. ووفقاً للبيانات الرسمية، حافظ إجمالي التسهيلات الائتمانية على مساره التصاعدي مدفوعاً بالنمو الذي سجلته كافة دول المنطقة باستثناء البحرين، وذلك على الرغم من التراجع الحاد في وتيرة إسناد المشاريع. وأظهرت البيانات الصادرة عن مجلة ميد أن القيمة الإجمالية للعقود المسندة في دول مجلس التعاون الخليجي تراجعت بنسبة 58.0 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025 لتسجل 28.4 مليار دولار أمريكي، فيما يعد أدنى مستوياتها في 14 فترة ربع سنوية، مقابل 67.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وشمل هذا التراجع معظم دول المنطقة، إذ سجلت خمس من الدول الأعضاء الست انخفاضاً سنوياً في وتيرة إسناد المشاريع.

وعلى النقيض من ذلك، عكست بيانات نشاط التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (استطلاعات الاقتصاد الكلي من ماركيت) قوة أداء الاقتصادات الخليجية، إذ حافظت مؤشرات مديري المشتريات على مستويات تفوق حاجز النمو البالغ 50 نقطة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي التي أصدرت بياناتها بنهاية الربع الثاني من العام 2025. وفي السعودية، ظل نشاط التصنيع عند مستويات قوية، إذ سجل مؤشر مديري المشتريات 57.2 نقطة في يونيو 2025، والذي يعتبر أعلى معدل تم تسجيله خلال الثلاثة أشهر. وتوازى ذلك مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 3.9 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025،

مدفوعاً بانتعاش الأنشطة النفطية بنسبة 3.8 في المائة ونمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.7 في المائة. كما ارتفع إنتاج النفط بنسبة 5.6 في المائة على أساس ربع سنوي خلال الربع الثاني من العام 2025.

أما البنوك الكويتية، فسجلت أقوى معدل نمو على أساس ربع سنوي في التسهيلات الائتمانية القائمة خلال الربع الثاني من العام 2025 بزيادة بلغت نسبتها 2.9 في المائة، تلتها السعودية ثم عمان بنسب نمو 2.7 في المائة و2.2 في المائة، على التوالي. وفي الإمارات، أظهرت بيانات الربع الأول من العام نمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.7 في المائة على أساس ربع سنوي، بدعم من التسارع الهامشي للقروض الشخصية للمقيمين. وأشار استبيان حول توجهات الائتمان للربع الثاني من العام 2025 الصادر عن مصرف الإمارات المركزي إلى استمرار النمو الائتماني بوتيرة معتدلة، مدفوعاً بالطلب القوي من الأفراد والشركات على حد سواء، في ظل متانة الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع دخل الأسر، والمناخ الاستثماري الداعم. وأوضح التقرير أن دبي سجلت أعلى معدلات نمو في الإقراض التجاري، بينما حققت أبوظبي أكبر زيادة في القروض الشخصية. وعلى مستوى القطاعات، تصدر التطوير العقاري المشهد مسجلاً أقوى معدل نمو، وتبعه كلا من قطاعي تجارة التجزئة والجملة، ثم البناء والتصنيع.

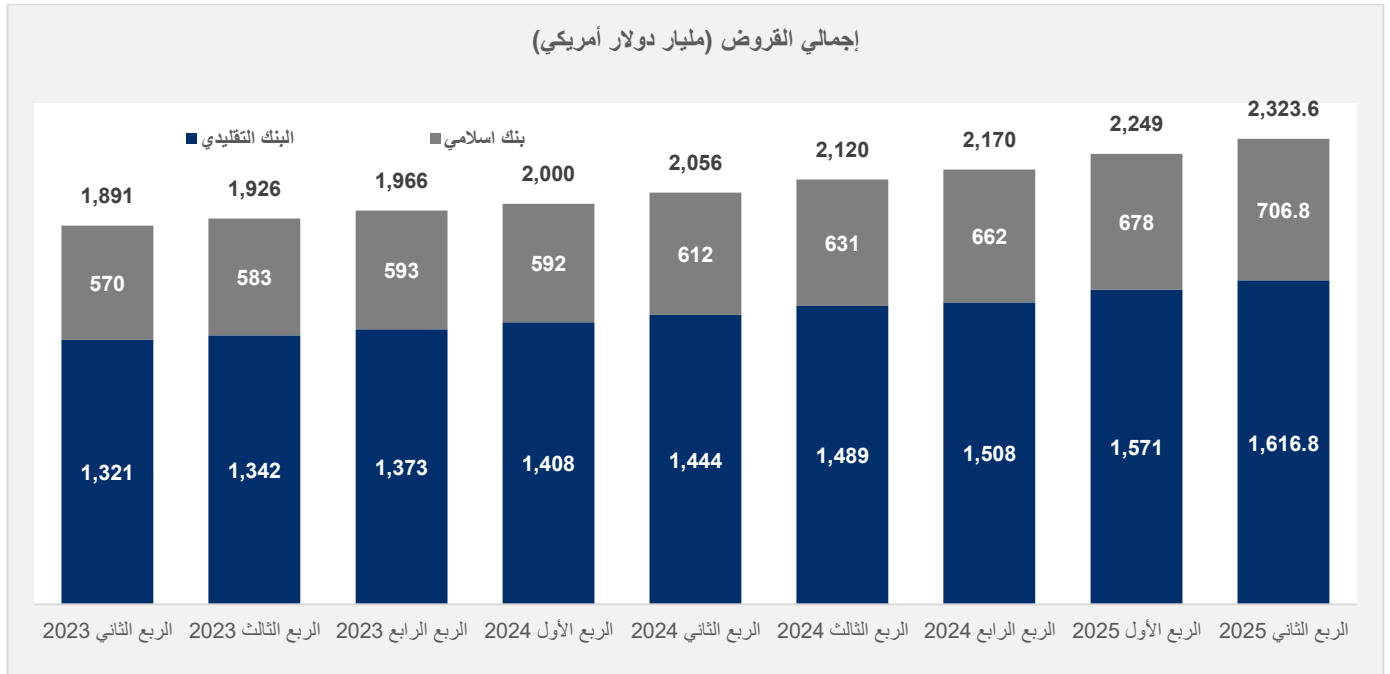
ووفقاً لبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، تباطأت وتيرة نمو التسهيلات الائتمانية القائمة في المملكة إلى أدنى مستوياتها المسجلة في ست فترات ربع سنوية عند 2.7 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025، مقارنة بنمو قوي بلغت نسبته 5.7 في المائة في الربع السابق، فيما بلغ معدل النمو السنوي 15.8 في المائة ليصل إجمالي التسهيلات إلى 3.2 تريليون ريال سعودي. ويعكس الأداء على أساس ربع سنوي تزايد معدلات النمو عبر غالبية القطاعات الاقتصادية. وعلى مستوى أبرز القطاعات، ارتفعت التسهيلات الائتمانية لقطاع البناء والتشييد بنسبة 8.1 في المائة لتبلغ 142.1 مليار ريال سعودي، بينما صعدت قيمة القروض المقدمة للقطاع العقاري بنسبة 1.5 في المائة إلى 933.8 مليار ريال سعودي، بدعم من زيادة القروض العقارية للأفراد بنسبة 1.8 في المائة مقابل نمو محدود بلغت نسبته 0.3 في المائة للشركات. كما ارتفعت القروض الشخصية بوتيرة أضعف بلغت نسبتها 0.6 في المائة، في حين سجلت التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية نمواً قوياً بنسبة 9.9 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025. كما كشفت البيانات عن تسجيل نمواً بمعدل ثنائي الرقم على أساس ربع سنوي في عدة قطاعات حيوية، شملت النقل والإقامة والخدمات الغذائية، والمعلومات والاتصالات، إضافة إلى الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، والصحة البشرية، والخدمات الاجتماعية. وفي المقابل، تراجع نمو التسهيلات الائتمانية في قطاعي التعليم والتعدين واستغلال المحاجر بنسبة 10.2 في المائة و7.7 في المائة، على التوالي.

وفي المقابل، سجلت التسهيلات الائتمانية للبنوك القطرية نمواً هامشياً في الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 0.2 في المائة فقط، إذ جاء الارتفاع مدفوعاً بزيادة الإقراض لمختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن تراجع الإقراض للقطاع العام بنسبة 2.8 في المائة حد من معدل النمو الإجمالي. أما في عمان، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة بنسبة 2.2 في المائة بدعم من النمو المتوازن الذي شمل كافة المكونات الثلاثة، وهي الائتمان الممنوح للحكومة، والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، وفقاً لبيانات البنك المركزي العماني.

من جهة أخرى، سجلت التسهيلات الائتمانية القائمة في الكويت نمواً بوتيرة مستقرة خلال الربع الثاني من العام 2025، لترتفع بنسبة 2.9 في المائة على أساس ربع سنوي وتصل إلى 51.7 مليار دينار كويتي. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة واسعة في الإقراض لمعظم القطاعات، مقابل تراجع هامشي للقروض الاستهلاكية والإقراض لقطاعات النفط الخام والغاز والخدمات العامة إضافة إلى القروض الأخرى. وعلى صعيد القطاعات الرئيسية، ارتفع الإقراض الموجه للقطاع العقاري بنسبة 0.9 في المائة على أساس ربع سنوي.

نمو أنشطة إقراض البنوك الخليجية المدرجة على نطاق واسع

واصلت البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي تسجيل معدلات نمو قوية في أنشطة الإقراض خلال الربع الثاني من العام 2025، بدعم من الأداء القوي الذي سجلته كافة أسواق المنطقة. وبلغ إجمالي القروض مستوى قياسي جديد عند 2.32 تريليون دولار أمريكي، محققاً ثاني أكبر معدل نمو على أساس ربع سنوي في 16 فترة ربع سنوية بنسبة 3.3 في المائة، أو ما يعادل 74.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.6 في المائة خلال الربع السابق. كما ظل معدل النمو السنوي عند مستوى ثنائي الرقم بنسبة 13.0 في المائة. وسجلت البنوك الإماراتية أكبر معدل نمو على أساس ربع سنوي في إجمالي القروض على مستوى الدول الخليجية، مدفوعة بقوة نشاط الإقراض على مستوى مختلف القطاعات. وارتفع إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك المدرجة في الإمارات بنسبة 4.6 في المائة، أو ما يعادل 29.8 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى 672.8 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2025.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

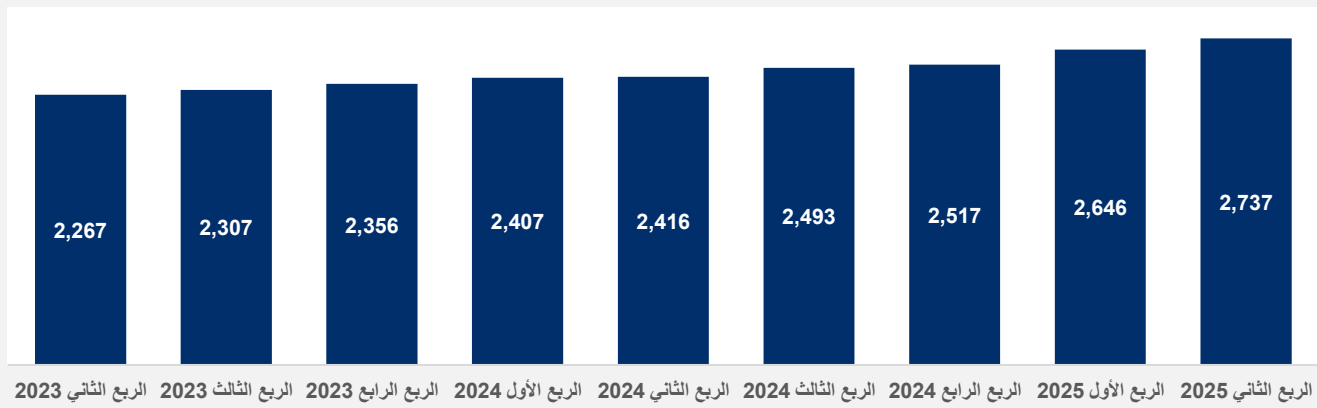
وجاءت البنوك السعودية والكويتية في المرتبة التالية من حيث نمو أنشطة الإقراض خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ ارتفعت القروض بقيمة 20.3 مليار دولار أمريكي (+2.5 في المائة على أساس ربع سنوي) و10.8 مليار دولار أمريكي (+4.2 في المائة) على التوالي، بينما نمت القروض التي قدمتها البنوك القطرية بنحو 9.2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 2.2 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام. وعلى صعيد طبيعة أنشطة البنوك، واصلت البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق أداء قوي نسبياً، إذ ارتفع إجمالي القروض لديها بنسبة 4.3 في المائة ليصل إلى 706.8 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك التقليدية نمواً بنسبة 2.9 في المائة ليصل إجمالي قروضها القائمة إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2025.

زيادة ودائع العملاء بدعم من الزيادة الحادة التي شهدتها الودائع الادخارية...

ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في البورصات الخليجية إلى مستوى قياسي جديد بنهاية الربع الثاني من العام 2025 لتصل إلى 2.74 تريليون دولار أمريكي، مسجلة نمواً بنسبة 3.5 في المائة على أساس ربع سنوي. وعلى أساس سنوي، ارتفعت

الودائع بنسبة 13.3 في المائة أو ما يعادل 91.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بالربع الثاني من العام 2024. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة واسعة النطاق في وداائع العملاء عبر كافة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى مستوى كل دولة على حدة، حققت البنوك الكويتية أقوى وتيرة نمو في الودائع، إذ ارتفعت بنسبة 4.7 في المائة لتصل إلى 334.8 مليار دولار أمريكي. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة الثانية، بنمو بلغت نسبته 4.1 في المائة لتسجل أعلى إجمالي وداائع في المنطقة عند 941.0 مليار دولار أمريكي. أما البنوك السعودية، فسجلت نمواً بنسبة 3.9 في المائة لتصل وداائعها إلى 858.8 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، سجلت البنوك المدرجة في بورصات البحرين وعمان وقطر نمواً بوتيرة أقل نسبياً بنهاية هذه الفترة.

قطاع البنوك الخليجية – وداائع العملاء - مليار دولار أمريكي

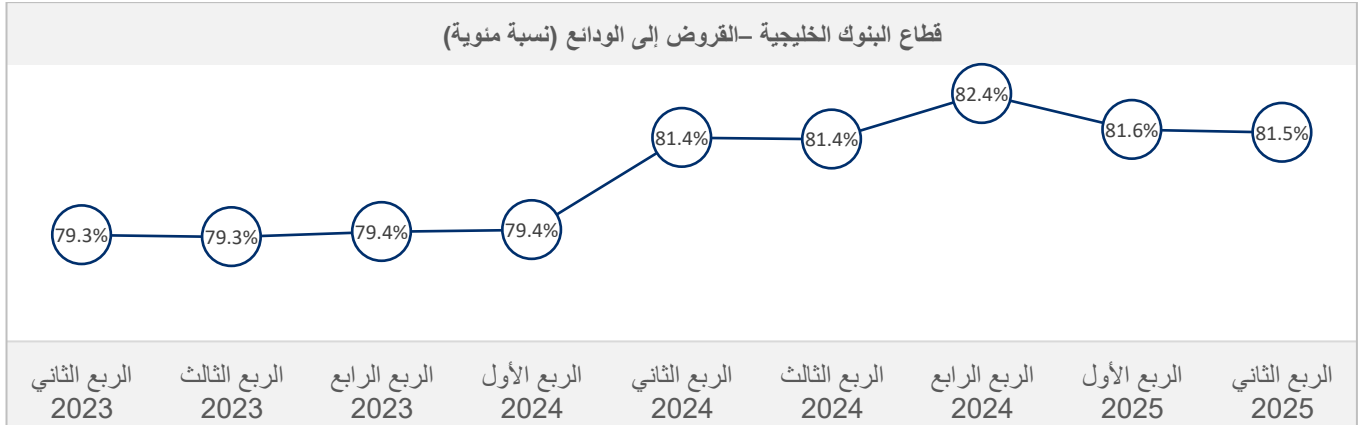


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

واستناداً إلى البيانات المتاحة للبنوك المدرجة في السعودية والإمارات وعمان، جاء نمو وداائع العملاء مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع وداائع الادخار بنسبة 3.6 في المائة في الدول الثلاث. ووفقاً للبيانات الصادرة عن منصة ريفينيتيف، سجلت السعودية أقوى معدل نمو في وداائع الادخار خلال الربع الثاني من العام 2025 بزيادة بلغت نسبتها 8.6 في المائة. أما الودائع تحت الطلب، فقد شهدت نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً بنسبة 3.1 في المائة على أساس ربع سنوي.

نسبة القروض إلى الودائع تشهد انخفاضاً هامشياً في الربع الثاني من العام 2025 ...

ظلت نسبة القروض إلى الودائع مرتفعة فوق مستوى 80 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2025، إلا أنها سجلت تراجعاً هامشياً لتصل إلى 81.5 في المائة مقابل 81.6 في المائة في الربع الأول من العام 2025. وظل هذا المعدل متخبطاً حاجز 80 في المائة خلال خمس فترات ربع سنوية متتالية، ما يعكس تحسن كفاءة استخدام الأصول وارتفاع هوامش الربحية، الأمر الذي ساهم في تعويض الضغوط الناتجة عن خفض أسعار الفائدة. وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت البنوك السعودية واحداً من أعلى مستويات نسبة القروض إلى الودائع والتي بلغت 94.3 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025، وذلك على الرغم من انخفاضها بمقدار 120 نقطة أساس عن المستوى القياسي البالغ 95.5 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2025. وجاءت البنوك القطرية في المرتبة التالية بنسبة 90.3 في المائة، مرتفعة من 89.6 في المائة في الربع الأول من العام، بينما سجلت البنوك العمانية ثالث أعلى نسبة في المنطقة عند 88.6 في المائة بزيادة قدرها 30 نقطة أساس. أما البنوك المدرجة في الإمارات، فقد سجلت ارتفاعاً بعد تراجعها في الربع السابق، لتستقر عند 67.9 في المائة، والذي يعتبر أدنى مستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وفي تطور لافت، أطلقت السعودية أول إصدار لأوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية (RMBS) في خطوة تهدف إلى تحرير السيولة لدى البنوك وتعزيز قدراتها الإقراضية، بما يتسق مع الجهود المبذولة لدعم نمو سوق العقارات. وجاء الإصدار عبر الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (SRC)، على أن يشهد السوق زخماً أكبر خلال الأشهر المقبلة مع توسع هذه المبادرة. ووفقاً لتحليل وكالة بلومبرج، من المتوقع أن تقوم البنوك السعودية بإعادة هيكلة ما يصل إلى نحو 48 مليار دولار أمريكي من محافظ الرهون العقارية القائمة وتحويلها إلى الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بحلول العام 2030.

صافي إيرادات الفوائد يشهد تحسناً هامشياً ...

ارتفع إجمالي صافي إيرادات الفوائد هامشياً خلال الربع الثاني من العام 2025، بعد تراجعها عن المستويات القياسية المسجلة في الربع السابق. وبلغ صافي إيرادات الفوائد 22.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 0.7 في المائة على أساس ربع سنوي مقابل 22.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. ويعكس هذا النمو الهامشي زيادة إجمالي القروض المقدمة خلال هذا الربع، والتي عوضت إلى حد كبير تأثير ارتفاع تكلفة التمويل في بعض الأسواق إلى جانب تخفيضات أسعار الفائدة التي نفذت العام الماضي.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، ظل الأداء متبائناً بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ سجلت بنوك أربع دول نمواً في صافي إيرادات الفوائد، بينما سجلت البنوك البحرينية والقطرية تراجعاً. وارتفع صافي إيرادات الفوائد للبنوك المدرجة في الإمارات بنسبة 1.8 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025 ليبلغ 7.6 مليار دولار أمريكي، وتبعه نمو بلغت نسبته 1.0 في المائة للبنوك السعودية ليصل إلى 8.0 مليار دولار أمريكي. ويعكس الربع الثاني الأثر الكامل لعمليات خفض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس التي نفذتها معظم البنوك المركزية في المنطقة بنهاية العام، باستثناء بنك الكويت المركزي الذي اكتفى بخفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس فقط. كما تراجع العائد على الائتمان متأثراً بهذه التخفيضات، إذ بلغ 4.11 في المائة لإجمالي قطاع البنوك الخليجية بنهاية الربع الثاني من العام 2025 مقابل 4.16 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2025.

إيرادات غير الفوائد ما تزال هي المحرك الرئيسي لنمو الإيرادات

عادت إيرادات قطاع البنوك الخليجية مرة أخرى إلى النمو خلال الربع الثاني من العام 2025 بعد التراجع الذي شهدته في الربع السابق، إذ ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 3.0 في المائة لتصل إلى 35.6 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بالنمو الذي سجلته معظم الأسواق، باستثناء البحرين التي سجلت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 8.2 في المائة. وسجلت البنوك العمانية أعلى معدل

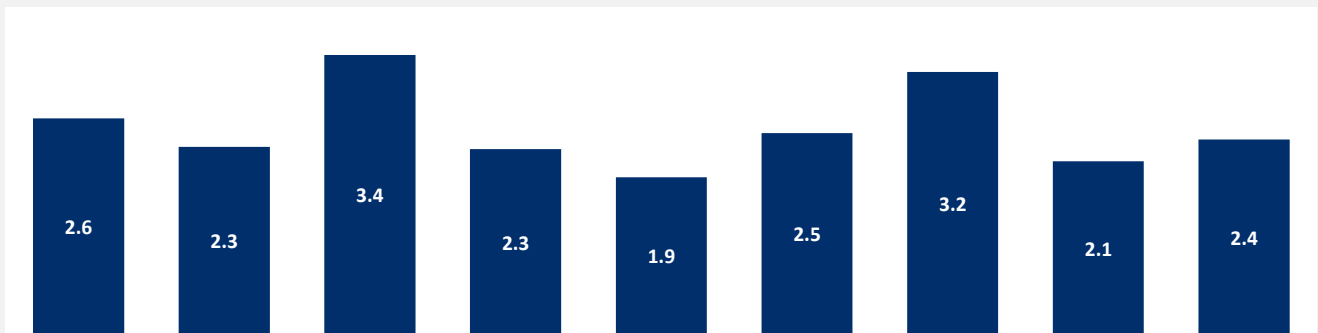
نمو في الإيرادات بنسبة 5.6 في المائة لتصل إلى 0.9 مليار دولار أمريكي، تلتها البنوك المدرجة في الإمارات بنمو قوي بلغت نسبته 5.3 في المائة لتسجل إيرادات قدرها 13.3 مليار دولار أمريكي، وهو الأعلى بين جميع أسواق المنطقة. كما سجلت البنوك الكويتية والسعودية نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً بلغت نسبتهما 2.7 في المائة و2.5 في المائة، على التوالي.

وفيما يتعلق بمحركات الأداء، جاء نمو إيرادات البنوك الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025 مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة إيرادات غير الفوائد إلى جانب النمو الهامشي لصافي إيرادات الفوائد. إذ ارتفع إجمالي إيرادات غير الفوائد بنسبة 7.5 في المائة ليصل إلى 12.7 مليار دولار أمريكي، بينما زاد صافي إيرادات الفوائد بنسبة 0.7 في المائة ليلبلغ 22.9 مليار دولار أمريكي. وشهدت البنوك الإماراتية أقوى أداء في هذا الجانب، مسجلة نمواً بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 10.1 في المائة لتصل إيرادات غير الفوائد إلى 5.7 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى في المنطقة. وجاءت البنوك العمانية والكويتية في المرتبة التالية بنمو قوي بلغت نسبته 9.7 في المائة و9.5 في المائة، على التوالي. أما البنوك القطرية والسعودية فقد أظهرت نمواً بمعدل متوسط في خانة الأحاد بنسبة 5.8 في المائة و5.7 في المائة على التوالي.

ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة، إلا أنها ظلت دون المستويات التاريخية مما يسلب الضوء على تحسن جودة الائتمان ...

ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة للبنوك الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025، بعد أن سجلت أدنى مستوياتها في ثلاث فترات ربع سنوية خلال الربع السابق. إذ ارتفع إجمالي مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 12.4 في المائة لتصل إلى 2.4 مليار دولار أمريكي مقابل 2.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وتعكس هذه الزيادة بصفة رئيسية ارتفاع مخصصات البنوك الإماراتية والقطرية، والتي نجحت في تعويض التراجع المسجل في بقية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وسجلت الكويت أكبر تراجع في قيمة المخصصات المحتجزة، إذ أظهرت انعكاساً صافياً في المخصصات خلال هذا الربع، بعد أن أعلن بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي والبنك التجاري الكويتي عن تحرير مخصصات بقيمة تجاوزت تلك التي احتجزتها بقية البنوك المحلية الأخرى في الربع الثاني من العام 2025. أما في السعودية، فجاء التراجع هامشياً بنسبة 2.9 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت البنوك الإماراتية زيادة حادة، إذ ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة لديها بأكثر من الضعف لتبلغ 0.50 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025 مقابل 0.39 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وأعلنت غالبية البنوك الإماراتية عن زيادات مماثلة خلال هذه الفترة.

قطاع البنوك الخليجية - مخصصات خسائر القروض (بمليار دولار أمريكي)



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وأدت الزيادة الحادة التي سجلتها مخصصات انخفاض القيمة إلى ارتفاع هامشي في تكلفة مخاطر قطاع البنوك الخليجية. إذ ارتفعت تكلفة المخاطر (النسبة بين المخصصات المحتجزة خلال 12 شهراً مقابل متوسط القروض) إلى 0.46 في المائة في الربع الثاني من

العام 2025 مقابل 0.45 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2025. إلا أنه على الرغم من هذا الارتفاع، إلا إن هذا المستوى ما يزال أدنى بكثير من المعدلات التاريخية، بما يعكس قوة المؤشرات الاقتصادية واستقرار جودة الأصول. سجلت البنوك القطرية أعلى تكلفة مخاطر عند 0.83 في المائة مقابل 0.79 في المائة في الربع الأول من العام 2025، ما يعكس زيادة تقارب 20 في المائة في المخصصات المحتجزة خلال هذا الربع. وتلتها البنوك البحرينية عند 0.58 في المائة، ثم العمانية بنسبة 0.57 في المائة. في المقابل، سجلت الكويت والسعودية أدنى مستويات تكلفة المخاطر والتي بلغت 0.22 في المائة و0.29 في المائة، على التوالي، بينما أظهرت البنوك الإماراتية تكلفة أعلى قليلاً بلغت نسبتها 0.50 في المائة. ويعكس انخفاض تكلفة المخاطر في السعودية استمرار تحسن جودة الأصول بعد أن بلغت ذروتها في العام 2020، بدعم من النمو الاقتصادي المطرد وغياب حالات التعثر في سداد الالتزامات لدى المقاولين والقطاعات الأخرى.

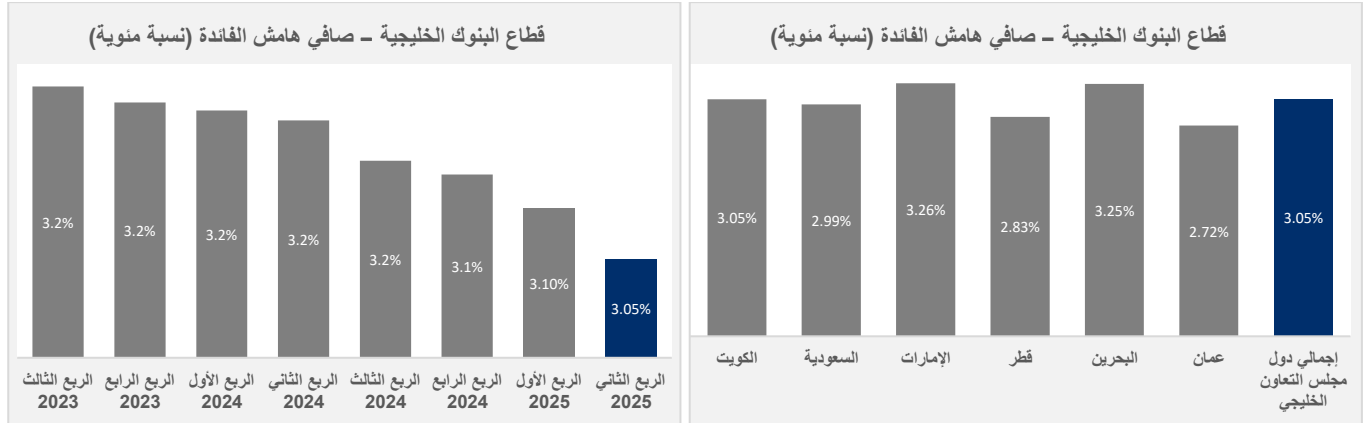
انخفاض المصروفات التشغيلية إلى أدنى مستوياتها المسجلة في ثلاث فترات ربع سنوية ...

استمرت المصروفات التشغيلية للبنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي في التراجع للربع الثاني على التوالي، لتسجل أدنى مستوياتها في ثلاث فترات ربع سنوية خلال الربع الثاني من العام 2025. وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 13.4 مليار دولار أمريكي بانخفاض بلغت نسبته 1.5 في المائة على أساس ربع سنوي، مقابل ارتفاعها بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي. وجاء الانخفاض على أساس ربع سنوي انعكاساً لتباين الاتجاهات على مستوى الدول المختلفة، إذ سجلت ثلاثة بلدان تراجعاً، مقابل زيادة في الثلاثة الأخرى. وجاءت الإمارات في الصدارة بتسجيلها أكبر انخفاض في المصروفات التشغيلية والتي تراجعت إلى 4.6 مليار دولار أمريكي مقابل 4.9 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. كما سجلت البنوك القطرية والبحرينية تراجعاً بنسبة 4.5 في المائة و4.0 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، قادت الكويت الاتجاه السعودي بارتفاع بلغت نسبته 4.4 في المائة لتصل مصروفاتها التشغيلية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، بينما ظلت الزيادات في السعودية وعمان هامشية على أساس ربع سنوي.

وأدى تراجع المصروفات التشغيلية إلى انخفاض هامشي في نسبة التكلفة إلى الدخل، لتعود مجدداً إلى ما دون مستوى 40 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025. وتراجعت النسبة بمقدار 50 نقطة أساس لتسجل 39.5 في المائة بنهاية هذا الربع، مقابل 40.0 في المائة في الربع الأول من العام 2025. ويعكس هذا التراجع تحسن أداء ثلاثة من بين ست مجموعات على مستوى الدول. وعلى صعيد كل دولة على حدة، سجلت البنوك القطرية انخفاضاً قدره 110 نقاط أساس، تلتها البنوك الإماراتية والسعودية بانخفاض بلغ 70 نقطة أساس و60 نقطة أساس، على التوالي. وحافظت البنوك القطرية على موقعها كأفضل أداءً من حيث الكفاءة التشغيلية في المنطقة، إذ واصلت تسجيل أدنى نسبة تكلفة إلى الدخل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2025، لتصل إلى 36.6 في المائة، وهو أدنى مستوى لها في سبع فترات ربع سنوية.

استمرار تراجع صافي هامش الفائدة على خلفية النتائج المترتبة على خفض أسعار الفائدة...

استمر صافي هامش الفائدة الإجمالي للبنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي في التراجع خلال الربع الثاني من العام 2025، مع إعادة تسعير جزء أكبر من محفظة الإقراض عند مستويات الفائدة المنخفضة عقب التخفيضات التي تم الإعلان عنها في النصف الثاني من العام الماضي. وسجل صافي هامش الفائدة على مستوى القطاع 3.05 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2025، مقابل 3.10 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2025، ما يعكس انخفاضاً واسع النطاق في خمسة من أصل ستة أسواق خليجية. وكانت البنوك البحرينية الاستثناء الوحيد، إذ ارتفع الهامش لديها بوتيرة هامشية ليصل إلى 3.25 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2025. أما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فقد سجلت البنوك انخفاضاً بمستويات متفاوتة في صافي هامش الفائدة.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

واحتلت البنوك الإماراتية مجدداً مركز الصدارة بين نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث صافي هامش الفائدة، إذ بلغ 3.26 في المائة في الربع الثاني من العام 2025 مقابل 3.34 في المائة في الربع الأول من العام. وتعكس هذه الهوامش المرتفعة مستويات السيولة الوفيرة المدعومة بقاعدة واسعة من الودائع منخفضة التكلفة، لاسيما من الودائع تحت الطلب وودائع الادخار. كما ساهم تكوين محفظة القروض في تعزيز الهوامش، إذ شكلت القروض الشخصية نحو ربع إجمالي التسهيلات الائتمانية في الدولة، ما وفر دعماً إضافياً لصافي هامش الفائدة مقارنة ببقية أسواق المنطقة.

استقرار العائد على حقوق المساهمين للبنوك الخليجية دون تغير يذكر على أساس ربع سنوي...

ظل العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية مستقراً دون تغير يذكر عند مستويات قوية خلال الربع الثاني من العام 2025، محافظاً على أدائه القريب من أعلى المستويات المسجلة في الربع الرابع من العام 2024. وبلغ العائد الإجمالي 13.6 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2025 مقابل 13.7 في المائة بنهاية العام الماضي. ويعكس استقرار هذه النسبة التراجع الذي شهدته اثنتين من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والذي قابله تحسن في الدول الأربعة الأخرى. إذ سجلت البنوك المدرجة في بورصات الإمارات وقطر تراجعاً هامشياً في العائد على حقوق المساهمين، بينما حققت البنوك البحرينية والسعودية تحسناً خلال الفترة ذاتها. في المقابل، ارتفع إجمالي حقوق المساهمين للقطاع إلى 469.8 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2025، بزيادة بلغت نسبتها 3.7 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، واصلت البنوك المدرجة في الإمارات تصدرها بأعلى عائد على حقوق المساهمين في المنطقة عند 16.4 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2025، وذلك على الرغم من التراجع الهامشي المسجل للربع الرابع على التوالي. وحلت البنوك السعودية في المرتبة التالية بعائد مستقر وصل إلى 13.0 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام، تلتها البنوك القطرية بعائد بلغ 12.6 في المائة مسجلاً انخفاضاً هامشياً بواقع 20 نقطة أساس عن الربع السابق. أما بالنسبة للبنوك الكويتية، فظل العائد على حقوق المساهمين مرتفعاً بمعدل ثنائي الرقم بلغ 10.6 في المائة، بما يتسق مع مستويات الربع الماضي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست